

Distr.: General  
18 April 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 155 من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

**أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من 1 تموز/  
يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 وميزانيتها المقترحة للفترة من  
1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024**

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

53 798 000 دولار	اعتمادات الفترة 2022/2021
52 139 200 دولار	نفقات الفترة 2022/2021
1 658 800 دولار	الرصيد الحر للفترة 2022/2021
54 018 600 دولار	اعتمادات الفترة 2023/2022
53 574 100 دولار	النفقات المتوقعة للفترة 2023/2022 <sup>(أ)</sup>
444 500 دولار	النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2023/2022 <sup>(أ)</sup>
57 444 700 دولار	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2024/2023
(1 219 400 دولار)	التعديل الذي توصي به اللجنة الاستشارية للفترة 2024/2023
56 225 300 دولار	توصية اللجنة الاستشارية للفترة 2024/2023

(أ) التقديرات في 31 آذار/مارس 2023.



## أولا - مقدمة

1 - أثناء نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (القوة) (A/77/595 و A/77/722)، اجتمعت عبر الإنترنت بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية وردت في 23 آذار/مارس 2023. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/77/767)، وعلى تلك المتعلقة باستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/77/802).

## ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022

2 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 299/75، مبلغا إجماليه 53 798 000 دولار (صافيه 51 069 700 دولار) للإنفاق على القوة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وبلغ مجموع نفقات الفترة مبلغا إجماليه 52 139 200 دولار (صافيه 49 410 600 دولار)، وهو ما يمثل معدل تنفيذ للميزانية قدره 96,9 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، الذي بلغ إجماليه 1 658 800 دولار، نسبة 3,1 في المائة من المستوى الإجمالي للموارد التي اعتمدت للفترة المالية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية حدوث نقص كبير في الإنفاق في عدد من فئات الميزانية، وهي: السفر في مهام رسمية، والمرافق والبنى التحتية، والعمليات الجوية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

3 - ويعكس الرصيد الحر البالغ 1 658 800 دولار من المستوى العام للموارد المعتمدة للفترة 2022/2021 انخفاضا في النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (582 200 دولار أو 3,5 في المائة) وبند التكاليف التشغيلية (1 289 000 دولار أو 8,8 في المائة)، وتقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (212 400 دولار أو 0,9 في المائة). وترد في الفرع ثالثا-باء من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة للفترة 2022/2021 (A/77/595) معلومات موجزة عن عملية إعادة توزيع الموارد (215 300 دولار أو 0,4 في المائة) من المجموعة الثالثة إلى المجموعة الأولى. ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من ذلك التقرير.

4 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الالتزامات غير المصفاة بلغت 6 249 400 دولار في 30 حزيران/يونيه 2022، بينما بلغت 4 894 000 دولار في 30 حزيران/يونيه 2021. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مستوى الالتزامات غير المصفاة ارتفع بمقدار 1 355 400 دولار أو 27,7 في المائة بالنسبة للفترة 2022/2021 مقارنة بالفترة المالية 2021/2020.

### المسائل المتعلقة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

5 - في سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل القوة، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2022. وأشار المجلس في تقريره إلى زيادة الانتهاكات لوقف إطلاق النار،

وبدء العديد من مشاريع البنية التحتية، وتضاعف نمو النفقات في الفترة 2022/2021 مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة بسبب زيادة اقتناء المركبات وارتفاع تكاليف الوقود (A/77/5 (Vol. II)، الفصل الرابع، الفقرتان 31 و 32).

### ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

6 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع النفقات المقدّرة بلغ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ما قدره 36 071 000 دولار. وفي نهاية الفترة الحالية، قُدّر مجموع النفقات بمبلغ 53 574 100 دولار، ويُتوقع أن يبلغ الرصيد الحرّ ما قدره 444 500 دولار أو 0,8 في المائة.

7 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن مجموع المبالغ التي قُيّمت على الدول الأعضاء كأندية مقررة لتغطية تكاليف القوة منذ إنشائها قد بلغ في 6 شباط/فبراير 2023 ما قدره 780 114 600 دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ 753 612 800 دولار، ويتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره 26 501 800 دولار. وفي التاريخ نفسه، بلغت النقدية المتاحة للقوة ما قدره 11 508 100 دولار، وهو ما كان كافياً لتغطية الاحتياطي التشغيلي المحدّد بمدة ثلاثة أشهر والبالغ 10 075 300 دولار. وبالإضافة إلى ذلك، صُدّق على المعدات المملوكة للوحدات وسُدّدت تكاليفها حتى أيلول/سبتمبر 2022، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره 220 900 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة حثت جميع الدول الأعضاء بشكل متكرر على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (A/76/760/Add.11)، الفقرة (6).

8 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه في 23 شباط/فبراير 2023 كان لم يُبَيّن بعد في مطالبة واحدة من مطالبات الوفاء والعجز تتعلق بالاكتراب التالي للصدمة، وهي مطالبة معلقة منذ عام 2019 ويُنتظر حالياً تلقي معلومات إضافية بشأنها من البعثة الدائمة المعنية.

9 - وتأمّل اللجنة الاستشارية أن تُسوّى المطالبة المتبقية من مطالبات الوفاء والعجز على وجه السرعة.

### رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024

#### ألف - الولاية واقتراضات التخطيط

10 - أنشأ مجلس الأمن ولاية القوة بقراره 186 (1964) ومدّدها مؤخراً حتى 31 كانون الثاني/يناير 2024 بقراره 2674 (2023). ويرد موجزٌ لاقتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة 2024/2023 في الفرع أولاً-ب من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة لتلك الفترة (A/77/722).

## باء - الاحتياجات من الموارد

11 - يعكس مجموع الاحتياجات من الموارد المطلوب للفترة 2024/2023 والبالغ 57 444 700 دولار زيادة قدرها 3 426 100 دولار ونسبتها 6,3 في المائة مقارنة بالاعتماد الموافق عليه للفترة 2023/2022 والبالغ 54 018 600 دولار.

## الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	المخصصات النفقات المخصصات النفقات حتى تقديرات التكاليف						الفرق
	النسبة المئوية	المبلغ	(2024/2023)	31 آذار/مارس 2023	(2023/2022)	(2022/2021)	
2,5	592,3	24 541,0	21 078,6	23 948,7	22 645,3	22 432,9	الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
(0,3)	(42,4)	16 063,1	11 387,8	16 105,5	16 072,0	16 654,2	الموظفون المدنيون
20,6	2 876,2	16 840,6	11 486,4	13 964,4	13 421,9	14 710,9	التكاليف التشغيلية
6,3	3 426,1	57 444,7	43 952,8	54 018,6	52 139,2	53 798,0	إجمالي الاحتياجات

ملاحظة: ترد في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/77/722) معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق.

12 - وتعدى الزيادة أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية (200 876 200 دولار) وبند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (592 300 دولار) (انظر الفقرة 14 أدناه)، ويقابلها جزئياً انخفاض في الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين (42 400 دولار) (انظر الفقرة 16 أدناه).

13 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، بموجب أحكام اتفاق مركز القوات، تبلغ التبرعات العينية المقدرة غير المدرجة في الميزانية والمقدمة من حكومة قبرص عن الفترة 2024/2023 ما قدره 871 900 دولار<sup>(1)</sup> (A/77/722، الفقرة 50). وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير استمرار تقديم التبرعات إلى القوة.

## 1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفرق	القوم المأذون به القوم الفعلي في 30 القوم المأذون به للفترة القوم الفعلي في 31 القوم المقترح للفترة					
	الفرق	2024/2023	آذار/مارس 2023	2023/2022 <sup>(1)</sup>	حزيران/يونيه 2022	2022/2021
(3)-(5)=(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	الفرق
-	860	807	860	798	860	الوحدات العسكرية
-	69	65	69	64	69	شرطة الأمم المتحدة

(1) يمثل الحد الأقصى للقوم المأذون به.

(1) تشمل التبرعات المقدرة بمبلغ 871 900 دولار القيمة السوقية لتكاليف مراكز الأمم المتحدة للمراقبة ومرافق المكاتب والإقامة التي تقدمها حكومة قبرص إلى القوة مجاناً لكي تستخدمها الوحدات العسكرية ووحدات شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجمع مقر قيادة القوة (A/77/722، الفقرة 50).

14 - تعكس الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2024/2023 زيادة صافية قدرها 592 300 دولار ونسبتها 2,5 في المائة مقارنة باعتمادات الفترة 2023/2022 وتعزى الزيادة المقترحة أساساً إلى ارتفاع تكاليف القوات المسددة بالمعدلات القياسية، وتطبيق معدل شغور أقل مقارنة بالفترة 2023/2022، وارتفاع تكاليف الشحن والمعدات المملوكة للوحدات بسبب اقتراح نشر طائرة هليكوبتر إضافية (المرجع نفسه، الفقرة 61). ويقابل هذه الزيادة جزئياً الأثر المترتب على انخفاض قيمة اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة في الاحتياجات من حصص الإعاشة اللازمة للوحدات العسكرية، وبدل الإقامة المقرر للبعثة من أجل الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرتان 62 و 63).

15 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة 36 أدناه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

## 2 - الموظفون المدنيون

الفئة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)=(5)-(3)
المأثرون به للفترة المشغول في 30 المعتمد للفترة الفعلي في 31 المقترح للفترة 2022/2021 <sup>(1)</sup> حزيران/يونيه 2022 آذار/مارس 2023 الفرق						
الوظائف الثابتة						
الموظفون الدوليون	38	35	39	37	40	1
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	7	7	7	6	7	-
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	115	113	115	111	115	-
الوظائف المؤقتة <sup>(1)</sup>						
الموظفون الدوليون	1	1	2	2	2	-
<b>المجموع</b>	<b>161</b>	<b>156</b>	<b>163</b>	<b>156</b>	<b>164</b>	<b>1</b>

(أ) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

16 - تعكس الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة 2024/2023 انخفاضاً قدره 42 400 دولار ونسبته 0,3 في المائة ويُعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الموظفين الوطنيين بسبب انخفاض قيمة اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة، وتُقابل جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين والمساعدة المؤقتة العامة تُعزى أساساً إلى ارتفاع جدول المرتبات المنقح ومعدل التكاليف العامة للموظفين الدوليين، واقتراح إنشاء وظيفة واحدة، والأثر المترتب على التكلفة الكاملة لوظيفة مؤقتة واحدة أنشئت في فترة الميزانية 2023/2022 (المرجع نفسه، الفقرات 64-68).

### التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والمؤقتة

17 - يقترح الأمين العام ما مجموعه 164 وظيفة ثابتة ومؤقتة للموظفين المدنيين للفترة 2024/2023 تشمل اقتراح إنشاء وظيفة ثابتة جديدة واحدة لمحلل معاون لشؤون البيانات (ف-2) في مكتب كبير المستشارين ضمن عنصر الشؤون السياسية والمدنية. ويشير الأمين العام إلى أن اقتراح إنشاء تلك الوظيفة يتماشى مع

تنفيذ استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، وأنها ستُمكن من اتخاذ قرارات مستبيرة ومن الاستجابة، وستدعم في الوقت نفسه تنفيذ استراتيجية البيانات للتحويل الرقمي لعمليات حفظ السلام. ويُشار أيضا إلى أن القوة تحتاج إلى قدرات مكرسة لدعم دورها كبعثة رائدة في تنفيذ مبادرة منصة Unite Aware، وتحويل البيانات الخام إلى رؤى ذات مغزى تساعد في تحسين عملية اتخاذ قيادة القوة للقرارات. ويُنتظر أن يقوم محلل البيانات المقترح بإعداد تقارير عن الاتجاهات المستشفة من البيانات ودعم مديري البرامج في جهودهم لجمع البيانات وفي تحديد فرص للتحسين (المرجع نفسه، الفقرات 39-42).

18 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن مهام الوظيفة المقترحة لا يؤديها أي موظف حاليا وأنها ستتركز أساسا على تحسين هيكل إدارة البيانات في القوة بدعم من منصة Unite Aware. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الوظيفة ستعزز أيضا دور مركز العمليات المشتركة بوصفه مركز بيانات البعثة، وستدعم تكامل البيانات على نطاق البعثة بالتعاون مع الأقسام الأخرى، ولا سيما مركز التحليل المشترك للبعثة.

19 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة وافقت على اقتراح إنشاء وظيفة ثابتة لموظف لتخطيط البعثة (ف-4) في فترة الميزانية 2023/2022 (انظر قرار الجمعية العامة 283/76، الفقرة 9؛ و A/76/696، الفقرات 35-39)، ومن مهامها تفعيل استراتيجية البيانات (انظر A/76/760/Add.11، الفقرة 17). وتلاحظ اللجنة، حسب ما أُبلغت به عند استفسارها، أن الوظيفة كانت شاغرة في 31 كانون الثاني/يناير 2023 (انظر الفقرة 22 أدناه)، ولكن اختير مرشح لشغلها وهو قيد الإلحاق بالعمل. وبالنظر إلى القدرات الحالية وتداخل المهام الرئيسية للوظيفتين، وبالنظر إلى أن وظيفة موظف تخطيط البعثة (ف-4) الموافق عليها مؤخرا لم تُشغل بعد، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالحاجة إلى إنشاء وظيفة لمحلل معاون لشؤون البيانات (ف-2). ولذلك توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إنشاء وظيفة لمحلل معاون لشؤون البيانات (ف-2)؛ وينبغي تبعا لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة.

#### معدلات الشواغر

20 - يشير الأمين العام في تقريره عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى أن مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية قدّم توجيهات سياساتية لتحسين دقة واتساق عوامل الشغور المطبقة في الميزانيات المقترحة للفترة 2024/2023 وضمان أن تستند معدلات الشواغر المقترحة إلى المعدلات الفعلية قدر الإمكان (A/77/779، الفقرة 254). ويتضمن الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشواغر في وظائف الموظفين المدنيين ذوي الخبرة في الفترتين 2022/2021 و 2023/2022، ولمعدلات الشواغر المقترحة للفترة 2024/2023.

#### معدلات الشواغر

(بالنسبة المئوية)

المعدل المدرج في ميزانية الفترة 2022/2021	المعدل المدرج في ميزانية الفترة 2022/2021	المعدل المدرج في ميزانية الفترة 2023/2022	المعدل الفعلي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	المتوسط الفعلي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022	المتوسط الفعلي في 31 آذار/مارس 2023	المعدل المقترح في 31 آذار/مارس للفترة 2024/2023 <sup>(1)</sup>
2,0	2,6	2,0	7,7	5,1	7,7	7,7
الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون				

الفئة	المعدل المدرج في ميزانية الفترة 2022/2021	المعدل المدرج في ميزانية الفترة 2022/2021	المعدل المدرج في ميزانية الفترة 2023/2022	المعدل الفعلي المتوسط الفعلي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022	المعدل الفعلي المتوسط الفعلي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023	المعدل الفعلي المتوسط 2024/2023 <sup>(أ)</sup>
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	5,0	0,0	0,0	0,0	14,3	0,0
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	2,0	0,9	1,0	1,7	3,5	1,7
الوظائف المؤقتة (الموظفون الدوليون)	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

(أ) تشمل الافتراضات التي روعيت فيما يتصل بعوامل الشغور متوسط معدل الشواغر الحالي لمدة 12 شهرا، من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، أو معدل الشواغر الفعلي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (A/77/722)، الفقرة 53.

21 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعدلات المقترحة للفترة 2024/2023 بالنسبة لوظائف الموظفين الدوليين والوطنيين تتماشى مع معدلات الشواغر الفعلية المسجلة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022. غير أن المعدلات المقترحة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة تختلف عن متوسط معدلات الشواغر المسجلة في الفترة الحالية 2023/2022 إلى غاية 31 آذار/مارس 2023. وتقرّ اللجنة الاستشارية بتقديم توجيهات سياساتية لتحسين دقة واتساق عوامل الشغور المطبقة في الميزانيات المقترحة للفترة 2024/2023 لكنها ترى أنه ينبغي مواصلة بذل الجهود لضمان استناد معدلات الشواغر المقترحة إلى المعدلات الفعلية قدر الإمكان. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير، وينبغي القيام على نحو منهجي بتقديم تبريرات واضحة في الميزانيات المقترحة مستقبلا والوثائق ذات الصلة بها، بما في ذلك تقديم توقعات واقعية لحالات الاستقدام والوظائف المحتمل شغورها قدر الإمكان. وتتداول اللجنة معدلات الشواغر في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

#### الوظائف الشاغرة

22 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه في 31 كانون الثاني/يناير 2023 كانت سبع وظائف شاغرة (واحدة لموظف للشؤون القانونية (ف-4)، وواحدة لموظف لتخطيط البعثة (ف-4)، وواحدة لمساعد إداري (خ م)، وواحدة لمساعد لإدارة البرامج (خ ع س)، وواحدة لكبير مساعدين لشؤون المشتريات، وواحدة لمساعد لشؤون المشتريات (خ ع م)، وواحدة لمساعد لشؤون النقل (خ ع س)) وأن لا واحدة منها شاغرة منذ أكثر من سنتين. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُملأ جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

23 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة 19 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالموظفين المدنيين.

## 3 - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	المخصصات النفقات المخصصات النفقات حتى 31 تقديرات التكاليف						الفرق
النسبة المئوية	المبلغ	(2024/2023)	آذار/مارس 2023	(2023/2022)	(2022/2021)	(2022/2021)	
(3)÷(6)=(7)	(3)-(5)=(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	الفترة
							التكاليف التشغيلية
-	-	-	-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
(2,4)	(0,9)	36,8	6,5	37,7	10,8	33,3	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية
22,0	47,5	263,7	209,9	216,2	189,8	209,4	السفر في مهام رسمية
23,3	1 565,6	8 286,5	5 159,5	6 720,9	6 069,4	6 937,7	المرافق والبنى التحتية
37,7	638,8	2 335,3	1 627,3	1 696,5	2 622,2	2 314,9	النقل البري
3,8	88,0	2 423,5	2 345,2	2 335,5	2 043,8	2 346,1	العمليات الجوية
702,8	227,7	260,1	26,0	32,4	35,3	26,2	العمليات البحرية
1,2	21,3	1 727,4	1 379,0	1 706,1	1 642,4	1 587,2	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
(8,9)	(44,5)	453,1	192,2	497,6	380,7	288,4	الخدمات الطبية
-	-	-	-	-	-	-	المعدات الخاصة
46,1	332,7	1 054,2	540,8	721,5	427,5	967,7	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
-	-	-	-	-	-	-	المشاريع السريعة الأثر
<b>20,6</b>	<b>2 876,2</b>	<b>16 840,6</b>	<b>11 486,4</b>	<b>13 964,4</b>	<b>13 421,9</b>	<b>14 710,9</b>	<b>المجموع الفرعي</b>

24 - تمثل الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة 2024/2023 زيادة صافية قدرها 2 876 200 دولار ونسبتها 20,6 في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة 2023/2022 وتعكس الزيادة الصافية المقترحة للفترة 2024/2023 زيادة في الاحتياجات من الموارد تحت جميع فئات الإنفاق باستثناء فئة الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية وفئة الخدمات الطبية.

25 - واللجنة الاستشارية غير مقتنعة اقتناعاً تاماً بأن المبررات المقدمة تبرر الاحتياجات من الموارد الواردة أدناه، وتقدم الملاحظات والتوصيات التالية:

(أ) السفر في مهام رسمية - يُقترح رصد اعتماد قدره 263 700 دولار للفترة 2024/2023، وهو ما يمثل زيادة قدرها 47 500 دولار ونسبتها 22,0 في المائة مقارنة بالمستوى المعتمد للفترة 2023/2022 وهو 216 200 دولار. ومن إجمالي الموارد المقترحة لتغطية تكاليف السفر للفترة 2024/2023، يُقترح 92 200 دولار لتغطية تكاليف السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب، وهو ما يمثل زيادة قدرها 23 800 دولار ونسبتها 34,8 في المائة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) طبقت للحد من السفر، لكن بعض الأسفار، وبالأخص أسفار للقيام بتدريبات عملية ومعقدة من الناحية التقنية أو للمشاركة في اجتماعات معقدة من الناحية الفنية، أُرجئت وسيلازم القيام بها في ظل تخفيف القيود المفروضة على السفر. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها (انظر A/76/760/Add.11، الفقرة 28 (أ)) بأنه ينبغي مواصلة تطبيق

الدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19 للاستفادة قدر الإمكان من إمكانية عقد الاجتماعات افتراضياً وأدوات التدريب عبر الإنترنت، وتوصي بعدم الموافقة على الزيادة المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب (23 800 دولار)؛

(ب) النقل البري - يُقترح رصد اعتماد قدره 2 335 300 دولار للفترة 2024/2023، وهو ما يمثل زيادة قدرها 638 800 دولار ونسبتها 37,7 في المائة مقارنة بالمستوى المعتمد للفترة 2023/2022 وهو 1 696 500 دولار. ومن مجموع الموارد المقترحة، يُطلب مبلغ قدره 955 000 دولار لاقتناء 20 مركبة لاستبدال مركبات تدهورت حالتها أو قطعت عدد أميال مرتفع في إطار السنة الثانية من خطة الأمم المتحدة الخمسية لاستبدال المركبات، ويمثل المبلغ المطلوب زيادة قدرها 388 300 دولار ونسبتها 68,5 في المائة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن القوة تعترم أن تنتهي في الفترة الحالية من استبدال 13 مركبة ركاب خفيفة وسيارتي إسعاف في إطار خطة الاستبدال الخمسية (انظر A/76/760/Add.11، الفقرة 30). ورُوِّدت اللجنة عند استفسارها بلمحة عامة عن خطة الاستبدال وهي مستسخة أدناه:

#### الخطة الخمسية المقترحة لاستبدال المركبات المملوكة للأمم المتحدة

(عدد المركبات)

نوع المركبات/الفترة	المعتمد المقترح				
	2023/2022	2024/2023	2025/2024	2026/2025	2027/2026
السيارات من ذوات الدفع الرباعي	13	13	13	12	63
سيارات الإسعاف	2	-	2	-	4
الحافلات الصغيرة	-	4	-	4	8
الشاحنات	-	1	1	1	4
الشاحنات الرافعة	-	-	-	-	-
الشوكية	1	1	1	1	2
مركبات المنشآت	-	1	1	1	4
<b>مجموع المركبات</b>	<b>15</b>	<b>20</b>	<b>17</b>	<b>18</b>	<b>85</b>

ورُوِّدت اللجنة أيضاً، عند استفسارها، بلمحة عامة عن حالات شراء مركبات إضافية مقارنة بحالات استبدال المركبات في القوة منذ عام 2017، وتلاحظ أن حالات شراء مركبات إضافية تفوق حالات الاستبدال بنحو مركبتين إلى مركبة واحدة خلال الفترة المعنية على النحو المبين أدناه:

#### شراء مركبات إضافية واستبدال أخرى

(عدد المركبات)

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024 <sup>(1)</sup>	المجموع (بالنسبة المئوية)
المركبات المستبدلة	2	5	14	-	-	15	20	56	36
المركبات الإضافية المشتراة <sup>(2)</sup>	23	20	17	19	20	99	64		
<b>المجموع</b>	<b>25</b>	<b>25</b>	<b>31</b>	<b>19</b>	<b>20</b>	<b>15</b>	<b>20</b>	<b>155</b>	<b>100</b>

(أ) العدد المقترح.

(ب) يشمل مركبات الأمم المتحدة المشتراة منذ عام 2018 لتحل محل المركبات المستأجرة في إطار الخطة الخمسية للاستعاضة المتدرجة عن استئجار المركبات.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أنه لم يطرأ أي تغيير منذ الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022 على صعيد مواءمة عدد المركبات في القوة مع النسب القياسية، حيث لا تزال 8 نسب مركبات من أصل 10 فوق المستوى القياسي. وتكرر اللجنة الاستشارية مرة أخرى توقعها أن تبذل القوة قصارى الجهود لمواءمة عدد المركبات المستخدمة مع النسب القياسية المقررة (انظر A/75/822/Add.2، الفقرة 24 (د)؛ و A/74/737/Add.4، الفقرة 20 (د)؛ و A/73/755/Add.5، الفقرة 29)، وتأمل أن تستعرض القوة خطتها لاستبدال المركبات وتعتمد نهجا متدرجا حكيما ومتوازنا في هذا الشأن، وتوصي بخفض الاحتياجات المقترحة من الموارد لاقتناء مركبات بمقدار 50 في المائة (500 477 دولار)؛

(ج) العمليات البحرية - تعكس الاحتياجات المقترحة من الموارد البالغة 260 100 دولار زيادة قدرها 227 700 دولار أو 702,8 في المائة. وتعزى الزيادة أساسا إلى ارتفاع الاحتياجات من الموارد لاقتناء 52 حاوية بحرية، مقارنة باقتناء 9 حاويات في الفترة 2023/2022، في سياق شحن مبان جاهزة لنقل مقر القوة من مبنى فندق ليدرا بالاس إلى مرفق جاهز داخل المنطقة العازلة (انظر الفقرة 27 أدناه). وترى اللجنة الاستشارية أن التنفيذ الكامل لمشروع مثل نقل أماكن إقامة القوة سيمتد على مدى دورة الميزانية 2025/2024 مع توقع التلاشي التدريجي الجزئي للاحتياجات من الحاويات البحرية. وفي ضوء ما تقدم، ترى اللجنة أن أوجه كفاءة ستتحقق تحت بند المعدات البحرية والمراكب، ومن ثم توصي بخفض الزيادة المقترحة تحت بند العمليات البحرية بنسبة 25 في المائة (56 900 دولار). وفيما يتعلق باستخدام الحاويات البحرية والتصرف فيها، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن عددا من الحاويات سيستخدم للتخزين بجوار المرفق الجاهز المقترح وأن بقية الحاويات البحرية ستحول إلى مرافق للغسيل والطبخ والتخزين وما إلى ذلك، وبأن الأمم المتحدة لا تستأجر حاويات بحرية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن متوسط تكلفة الشراء يبلغ 4 817 دولار للحاوية الواحدة. وترى اللجنة أن تقديم معلومات أشمل عن الحاويات البحرية، بما في ذلك عن متوسط التكاليف لكل بعثة، والعدد الإجمالي للحاويات، بالاقتران مع أي فائض في القدرات في البعثات، واستخدام هذه الأصول والتصرف فيها، وتقييم لفرص التأجير وما يتصل بذلك من تكاليف وفوائد، يتيح ما يمكن الاسترشاد به على نحو أفضل في النظر في اقتناء هذه الأصول، وتأمل اللجنة تقديم هذه المعلومات في تقرير الاستعراض العام المقبل؛

(د) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى - تعكس الاحتياجات المقترحة من الموارد البالغة 1 054 200 دولار زيادة قدرها 332 700 دولار ونسبتها 46,1 في المائة. وتعزى الزيادة إلى ارتفاع الاحتياجات من الموارد في إطار الاستعانة بخدمات المتعاقدين الأفراد فيما يتصل بالقدرات البيئية، وتوقع ارتفاع تكاليف الشحن الأخرى وما يتصل بها من تكاليف النقل البحري والبري. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات المتعلقة بخدمات المتعاقدين الأفراد بلغت 58 900 دولار مقابل اعتماد قدره 122 800 دولار للفترة 2022/2021، وأن هذه النفقات كانت قد بلغت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ما قدره 55 300 دولار مقابل اعتماد قدره 134 700 دولار للفترة الحالية. وزُودت اللجنة أيضا، عند استفسارها، بتوزيع للزيادة المقترحة تحت بند تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة (190 300 دولار)، وتلاحظ أن ما قدره 65 500 دولار ونسبته 34,4 في المائة يتصل باحتياجات من الموارد لنقل المركبات. وإن تأخذ اللجنة

الاستشارية في اعتبارها مستوى النفقات تحت بند خدمات المتعاقدين الأفراد، توصي بعدم الموافقة على الزيادة (152 400 دولار) المقترحة تحت هذا البند. وإذ تضع اللجنة في اعتبارها الأثر المتوقع في تكاليف الشحن والنقل نتيجة خفض الاحتياجات تحت بند النقل البري، توصي أيضا بخفض الاحتياجات ذات الصلة (65 500 دولار) تحت بند تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة.

26 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة 25 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية.

## خامسا - مسائل أخرى

### مشروع النقل

27 - تتضمن الميزانية المقترحة للفترة 2024/2023 تكاليف نقل أماكن إقامة القوة من فندق ليدرا بالاس إلى مساكن جاهزة داخل المنطقة العازلة تحسبا للمخاطر التي يشكلها الفندق على سلامة الأفراد. وهذا المشروع امتداد لعملية نقل أفراد القوة العسكريين المنفذة في فترة الميزانية 2019/2018 بسبب مخاطر الحريق واستجابة لما أوصي به استعراض استراتيجي للقوة (A/77/722)، الفقرة 18؛ انظر أيضا A/72/735، الفقرة 15). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن زيادة الاحتياجات من الموارد المتصلة بالنقل يبلغ مجموعها 2 141 045 دولارا وأنها مقترحة تحت البنود التالية: المرافق والبنى التحتية (134 772 1 دولار)؛ والعمليات البحرية (250 374 دولارا)، بما يشمل شراء 52 حاوية بحرية لشحن المباني الجاهزة (انظر الفقرة 25 (ج) أعلاه)؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (118 537 دولارا).

28 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن فندق ليدرا بالاس قُدم إلى القوة مجانا وفقا لاتفاق مركز القوات، وبأن تقييمها هيكليا للفندق أبرز تزايد مستوى تآكل هياكله الفولاذية وكرينة هياكله الخرسانية، وهذه أمور يتعدى إصلاحها ولا تقي بمعايير التصميم المقاوم للزلازل في البلد المضيف. ونظرا للطابع المستعجل لتكاليف النقل، فلن تغطي من التبرعات المقدمة من الحكومة المضيفة. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه لن يقام أي هيكل جداري صلب في إطار عملية النقل، وبأن الفندق سيبقى في حوزة القوة مؤقتا وستتولى الحكومة المضيفة المسؤولية عن أعمال صيانته وإصلاحه في المستقبل.

29 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الهياكل الجاهزة سليمة من حيث مقاومة الزلازل ويمكنها الصمود في وجه الظروف البيئية الضارة. وبالإضافة إلى ذلك، قُصِّلت الهياكل الجاهزة لسرعة إقامتها وانخفاض تكاليفها مقارنة بالهياكل الجدارية الصلبة التي تدوم لوقت أطول، حيث تدوم عقودا عديدة مقارنة بدوام الهياكل الجاهزة 10 سنوات، لكن بناءها يتطلب مهلة طويلة تزيد عن عامين. ومن المهم من ناحية أخرى ملاحظة أن عمر أي مبنى جاهز يتأثر بمجموعة من العوامل، وأن الصيانة الدورية يمكن أن تساعد على إطالة عمره النافع. وتستخدم المباني الجاهزة في القوة بعد انتهاء عمرها النافع المتوقع.

30 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، عند استفسارها، بأن المشروع مبادرة غير متكررة لن تترتب عليها تكاليف إضافية في المستقبل باستثناء تكاليف الصيانة المتوقعة. وستنفذ عمليات الشراء النهائية للهياكل الجاهزة من خلال العقود الإطارية المناسبة وربما من خلال عمليات نقل من بعثات أخرى لحفظ السلام.

31 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الطابع المستعجل لطلب نقل أماكن إقامة القوة الذي يتوقع أن يكون استثماراً غير متكرر لا تترتب عليه أي تكاليف إضافية في المستقبل باستثناء تكاليف الصيانة.

### العمليات الجوية

32 - تتضمن الميزانية المقترحة من الأمين العام تكاليف طائرة هليكوبتر إضافية من طراز Bell-212 ستُكْمَل الأسطول الحالي المكون من ثلاث طائرات هليكوبتر (A/72/722، الفقرتان 23 و 61). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدّمة إليها أن التكاليف غير المتكررة المقدرة لإيصال طائرة الهليكوبتر إلى قبرص ستبلغ 370 000 دولار تحت بند شحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات. وأُبلغت اللجنة، عند استفسارها، بعدم ترثب تكاليف إضافية على هذا الأصل، وأن مفهوم العمليات الجوية للقوة لم يتغير، حيث إن الأصول الجوية ستواصل تقديم الدعم الجوي والقيام بعمليات المراقبة والردع والإخلاء والنقل على مدار الساعة داخل المنطقة العازلة.

33 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن الحاجة إلى قدرات إضافية من الطائرات تعود إلى التكرّر الدوري لحالات عدم توفر طائرة الهليكوبتر من طراز Bell-212. وأثر ذلك سلباً في قدرة القوة على استخدام طائرة الهليكوبتر الوحيدة من طراز Bell-212 والاعتماد عليها. ونظراً لبرنامج أعمال الصيانة المطلوبة والمشاكل المرتبطة بإدارة سلسلة الإمداد المواجهة في توفير قطع الغيار، تستدعي الحاجة طائرة هليكوبتر إضافية احتياطية متوسطة الحجم لضمان الحفاظ على قدرات القوة للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين على مدار الساعة وطوال الأسبوع. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة لم تشهد أي حالات إجلاء من هذا القبيل خلال السنوات العشر الماضية.

34 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن القوة تشغّل شبكة واسعة للمراقبة بالكاميرات داخل المنطقة العازلة، لكن العمليات الجوية تظل ضرورية نظراً لقصور التغطية التي تؤمنها نظم الدوائر التلفزيونية المغلقة والافتقار إلى قدرات عالية في المراقبة. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة بأن القوة تنظر في إمكانية استخدام مركبات جوية غير مأهولة في المستقبل لاستكمال الدوريات الجوية المنفذة بالهليكوبتر في مناطق محدودة من المنطقة العازلة.

35 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدّمة إليها أن ساعات الطيران المقترحة لفترة الميزانية 2024/2023 لن تتغير عن تلك المعتمدة للفترة الحالية، حيث ستظل عند مستوى إجمالي قدره 1 060 ساعة طيران للمهمة الواحدة، وذلك رغم الزيادة المقترحة في الأسطول الجوي للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أنه رغم بقاء ساعات الطيران عند مستواها، تقترح القوة زيادة في حجم وقود الطائرات المطلوب لفترة الميزانية 2024/2023 بنحو 8 000 لتر مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022 وأُبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأن الاحتياجات الإضافية من الوقود تستند إلى الاستهلاك المقدر المقترح المحسوب على أساس ساعات الطيران الثابتة لكل طائرة هليكوبتر والاستهلاك القياسي من الوقود في الساعة الواحدة بالنسبة لكل نوع من أنواع طائرات الهليكوبتر، في حين أن الاستهلاك المقدر للفترة 2023/2022 استند إلى متوسط الاستهلاك الفعلي لمدة ستة أشهر.

36 - وترى اللجنة الاستشارية أن ولاية القوة واحتياجاتها التشغيلية، بوصفها واحدة من أكثر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام استقراراً، لم تتغير إلى الحد الذي يبرر نشر طائرة هليكوبتر إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، فرغم الإشارة إلى أن طائرة الهليكوبتر الجديدة لن تترتب عليها تكاليف إضافية، تلاحظ اللجنة

طلب تكاليف لنشر الطائرة (370 000 دولار) وعدم توفر معلومات شاملة عن الاحتياجات الإضافية المحتمل ترتبها على طائرة هليكوبتر الجديدة مثل تغير تقديرات تكاليف الوقود اللازم للعمليات الجوية والنفقات المحتملة تحت بند قطع الغيار والصيانة.

37 - وريثما تُقدّم معلومات شاملة عن التكاليف ذات الصلة والاحتياجات التشغيلية التي تبرر الحاجة إلى طائرة هليكوبتر جديدة، بما في ذلك تقييم الخيارات الأخرى التي يمكن أن تزيد من تعزيز الكفاءة في استخدام الأسطول الجوي للمنظمة، مثل تحسين استخدام القدرات الجوية المتوفرة حالياً في القوة، والاستعانة بمقدمي خدمات تجاريين كقدرة احتياطية لإنجاز عمليات الإجلاء الطبي وإجراء المصابين عند الاقتضاء، والتعاون فيما بين البعثات، تُوصي اللجنة الاستشارية بعدم إدراج هذه الاحتياجات في هذه المرحلة. وينبغي تبعاً لذلك تعديل جميع التكاليف التشغيلية ذات الصلة.

#### كفاءة الطاقة والاحتياجات من الوقود

38 - يشير الأمين العام إلى أن القوة ستواصل الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة من خلال الإقامة المقترحة لمحطة جديدة لتوليد الطاقة الفولطاضوئية في الفترة 2023/2024، وأخذت المكاسب الناتجة عن ذلك والبالغة 20 200 دولار في تقديرات التكاليف للفترة نفسها (A/77/722، الفقرة 51). ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن مجموع مكاسب زيادة الكفاءة المتأتية من الطاقة الشمسية، بما في ذلك المتأتية من محطتي الطاقة الفولطاضوئية قيد الإنشاء والمحطات الثلاث قيد التشغيل في القوة، سيبلغ ما يقدر بنحو 166 600 دولار سنوياً (المرجع نفسه، الصفحة 37). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن البنى التحتية الكهربائية للقوة، بما في ذلك محطاتها الفولطاضوئية، موصولة بالكامل بشبكة الكهرباء في البلد المضيف تمثياً مع خطة القوة للإدارة البيئية، ولكن لم تُبرم بروتوكولات للتعويض المتبادل مع البلد المضيف فيما يتعلق بتوليد الطاقة. وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية أوجه الكفاءة المتأتية من استخدام مرافق الطاقة الشمسية، وإذ تشير إلى وفرة الطاقة المولدة بواسطة محطتين للطاقة الشمسية في البعثة، تكرر الإعراب عن رأيها بأن الزيادة الكبيرة في أوجه الكفاءة ينبغي أن تُدرج في مقترحات الميزانية المقدمة من القوة في المستقبل (انظر A/76/760/Add.11، الفقرة 31)، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة تعزيز أوجه الكفاءة هذه بسبل منها توقيع اتفاق للتعويض المتبادل مع البلد المضيف.

39 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً، من المعلومات التكميلية المقدّمة إليها، أن كمية وقود الديزل وزيت التدفئة المدرجة في ميزانية الفترة 2024/2023 تحت بند المرافق والبنى التحتية تبلغ 111 482 لتراً، وهو ما يمثل زيادة قدرها 34 482 لتراً ونسبتها 44,8 في المائة مقارنة بالمستوى المعتمد للفترة 2023/2022 والبالغ 77 000 لتر. وبالنسبة للنقل البري، تبلغ كمية الوقود المدرجة في ميزانية الفترة 2024/2023 ما قدره 566 820 لتراً، وهو ما يمثل زيادة قدرها 24 570 لتراً ونسبتها 4,5 في المائة مقارنة بالمستوى المعتمد للفترة 2023/2022 والبالغ 542 250 لتراً. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن القوة ستقوم، في إطار خططها الخمسية لاستبدال المركبات (انظر الفقرة 25 (ب) أعلاه)، بشراء مركبات تمثل لمعيار "يورو 6" لمحركات البنزين والديزل، وأن من غير العملي شراء سيارات كهربائية بالنظر إلى الطابع الريفي للمنطقة العازلة وعدم وجود محطات شحن. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن أسطول مركبات القوة يضم حالياً 21 مركبة هجينة وتعترم البعثة زيادة هذا العدد إلى 36 مركبة هجينة بحلول عام 2025.

40 - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، عند استفسارها، بأن تقديرات الاحتياجات من الوقود للمرافق والبنى التحتية والنقل البري المدرجة في الميزانية المقترحة تستند إلى متوسط استهلاك فعلي من السنة السابقة مدته ستة أشهر. وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في اعتبارها إزماع القوة زيادة استخدام المركبات الهجينة، وتزايد إمكانية تعزيز الكفاءة المتأتمية من استخدام الطاقة الشمسية، تأمل أن تُقدّم في التقارير المقبلة معلومات مستكملة عن مكاسب الكفاءة في هذا الصدد بالاقتران مع أي آثار مالية.

#### الوفيات وحوادث الطرق التي شهدتها البعثة

41 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن القوة لم تشهد وفيات منذ حزيران/يونيه 2017 وأن من تدابير الحد من الوفيات التي اتُخذت التجديّد التدريجي للسياج المحيط بالمنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة الذي يمتد 12 كيلومترا (انظر A/77/722، الفقرة 71؛ و A/76/696، الفقرة 19؛ و A/75/746، الفقرة 18) وتقديم تدريبات السلامة من الحرائق. وأبلغت اللجنة أيضا بأن متوسط حوادث الطرق بلغ 12 حادثا شهريا في الفترة 2006/2005 ثم تحسّن ليلبغ 5 حوادث شهريا خلال الفترة 2019-2022 ونسبة 85 في المائة من هذه الحوادث كانت اصطدامات بسيطة، وبأن القوة عملت على مسألة السلامة على الطرق من خلال تقييم مهارات القيادة عند الالتحاق بالقوة، وتدريب السائقين، وإنجاز حملات للتوعية بالسلامة على الطرق، وآلية لتتقيف وتقييم السائقين موزعة على مرحلتين تُقدّم تتقيفا شهريا بشأن السلامة على الطرق ثم تعيد تقييم الموظفين عند منتصف المدة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تواصل القوة جهودها في مجال تتقيف السائقين وتقييمهم بهدف الزيادة في تسريع استحكام الاتجاه الإيجابي المشهود في الحد من حوادث الطرق.

#### التمثيل الجغرافي

42 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن قوام الموظفين المدنيين في القوة كان يتألف في 31 كانون الثاني/يناير 2023 من 39 موظفا دوليا من 25 دولة عضوا، وكان تمثيل المجموعات الإقليمية الخمس على النحو التالي: 2 من مجموعة البلدان الأفريقية؛ و 10 من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ؛ و 6 من مجموعة دول أوروبا الشرقية؛ وواحد من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و 20 من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وأبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأن العدد الإجمالي للدول الأعضاء الممثلة في القوة ظل دون تغيير، فهو لا يزال يبلغ 25 دولة مثلما كان في 31 كانون الثاني/يناير 2022، لكن القوة عينت موظفين من الأردن ونيبال، مما حسّن تنوعها الجغرافي. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تواصل القوة بذل المزيد من الجهود لتحسين التمثيل الجغرافي فيها وأن تستمر في تقديم معلومات مستكملة عن ذلك في التقارير المقبلة. وتناقش اللجنة التمثيل الجغرافي بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/77/767).

#### سادسا - خاتمة

43 - يرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 في الفرع الخامس من تقرير أداء الميزانية (A/77/595). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 1 658 800 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، والإيرادات/التسويات

الأخرى البالغة 371 900 دولار المتأتية من الإيرادات المتنوعة الأخرى (230 400 دولار) ومن إلغاء التزامات الفترات السابقة (165 600 دولار) والتي تقابلها خسارة في الاستثمار (24 100 دولار) للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2022.

44 - وترد في الفرع الرابع من وثيقة الميزانية المقترحة (A/77/722) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024. وتوصي اللجنة الاستشارية، في ضوء ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بخفض الموارد المقترحة بمقدار 1 219 400 دولار من 57 444 700 دولار إلى 56 225 300 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا قدره 56 225 300 دولار للإنفاق على القوة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، بما في ذلك مبلغ قدره 24 378 300 دولار يُموّل من التبرعات المقدّمة من حكومة قبرص (17 878 300 دولار) وحكومة اليونان (6 500 000 دولار).